

الرهانات الابستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو أفاق جديدة
لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية

ABSTRACT

The Epistemological and Philosophical Aspects of the Qualitative Method: towards a new Perspectives in Media and Communication Research in the Arab World.

We deal with certain problematic of communication using a specific methodology. This study suggests reconsidering the different approaches related to this methodology.

In order to reach a global methodology, the philosophical and epistemological foundations of the use of both quantitative and qualitative methods, must be explained and assessed. Furthermore, the study will help us to better understand the ambitions and the limitations of the current quantitative methods in media and communication research.

The paper proposes some analytical approaches to the qualitative method used in conducting media and communication research. It also highlights the drawbacks of representation, appropriation, and the use of new media in the Arab World.

Keywords:

Quantitative method, qualitative method, constructivism, positivism, Representation, appropriation, usage

ملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تقدم عناصر للتفكير في المناهج المستخدمة في بحوث العلوم الاجتماعية، وعلوم الاتصال تحديداً، في المنطقة العربية، وتختصرها في المناهج الكمية والكيفية. وتحاول أن تقدم بعض الأجوبة عن سبب قلة استخدام البحث الكيفي في بحوث الإعلام والاتصال. وتؤكد أن الاختلاف بين البحث الكمي والكيفي لا يكمن في الجانب الإجرائي: التكميم باستخدام الترسانة الإحصائية، الذي يقرب العلوم الاجتماعية من العلوم الطبيعية، والابتعاد عن عملية التكميم لاستجلاء الجوانب النوعية في المواضيع المدروسة.

وتستعرض التباين بين المقاربة الكمية والنوعية على المستوى الفكري والابستمولوجي انطلاقاً من تباين الرؤية للعناصر التالية: غائية البحث، موضوعية البحث، أدوات قياس البحث، ودور القيم في التحليل العلمي.

إن النزعة الدائمة لتكميم الظواهر المدروسة لا تفقد البحث العلمي حصافته ودقته، دائماً، بل تقوده، في الغالب، إلى الاهتمام بما هو عام، كما تبرزه الإحصائيات، لكنها تطمس ما هو خاص ونوعي. فالذين يؤكدون على أن الاختلاف بين البشر ليس بيولوجياً بل ثقافياً، يؤمنون بضرورة الكشف عن بعض جوانب الخصوصية في المنتج الثقافي أو الإعلامي وفي طرائق التعرض له أو "إستهلاكه". تأسيساً على هذه الفكرة، تقدم هذه المداخلة جملة من الأطروحات التي تعتقد أن البحث الكيفي يفتح أفاقاً جديدة للبحث العلمي الإعلامي في المنطقة العربية، خاصة ذلك الذي يهتم بالإعلام الجديد.

الكلمات المفتاحية: المنهج الكمي، المنهج الكيفي، البنائية الاجتماعية، الاتجاه الوضعي، التمثيل، الاستملاك، الاستخدام.

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة أن توجه التفكير في المنهج وليس بالمنهج. (الطيب بوعزة: 2008). فالمنهج يقول الفكر، ويوجه التفكير، ويلجم جموحه بجملة من الإجراءات التي تتحكم في النظر لموضوعه. وقد تبدو هذه المحاولة عسيرة ليس لأننا تعودنا على تجنب مُساءلة الترسانة المنهجية التي نستخدمها في البحث، لأنه من الصعب أن نشكك في التيارات الفلسفية والمعرفية التي أنبنت على أساسها هذه الترسانة، والتي أطرت تفكيرنا، وحددت أطر مداركنا. هذا التعود، الذي يؤدي بفعل الممارسة، إلى ترسيخ المعتقدات وليس تقديم معرفة علمية مضافة، يتحول إلى ما أسماه الفيلسوف الفرنسي غستون بشلار Gaston Bachelard بالعائق الاستمولوجي (بشلار: 1999)، الذي يكمن في فعل المعرفة العلمية ذاته.

قد حاول العديد من الباحثين تشخيص وهن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية في جملة من المظاهر، نذكر منها، على سبيل المثال وليس الحصر: سطحيته وانطباعيته، واعتماده على النظريات الغربية الجاهزة و تبعيته الفكرية، وانفصامه عن الواقع المعيش أو عدم تمكنه من الإلمام العلمي بالظواهر الاجتماعية المعقدة في بلداننا. وقد ذهب بعضهم إلى المناداة بضرورة قيام مدرسة عربية في العلوم الاجتماعية. لكن القليل منهم رأى أن علة الوهن المذكور تكمن في المنهج المنتج للمعرفة. (حصة لوتاه: 1985) وهذا ما نلاحظه في التخبط الذي تعاني منه بعض البحوث الإعلامية.¹ وفي استثمار عدة منهجية ثقيلة للوصول إلى نتائج متواضعة تكاد أن تقترب من الأفكار الشائعة Common sense. هذا مع العلم أن بعض الباحثين يدافعون على هذا الأمر من خلال التأكيد على أن هذا الاقتراب لا يقلل من شأن البحث العلمي، كما ذهب إلى ذلك الباحث الفرنسي، ميشال سوشون Michel Souchon، الذي اشتغل على دراسة جمهور الإذاعة والتلفزيون منذ الستينيات من القرن الماضي، والذي كتب قبل 17 سنة مرافعة للدفاع عن مساهمة البحوث الكمية في معرفة جمهور التلفزيون.²

إذا، تحاول هذه الدراسة أن تطرح جملة من الأفكار والفرضيات المرتبطة بالمنهج في بحوث علوم الإعلام والاتصال، وتُسائل الرهانات المعرفية التي يطرحها المنهج الكيفي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، وتستجلي الحدود المعرفية للمنهج الكمي المستخدم في بحوث الإعلام والاتصال. إن هذه المداخلة لا تروم جلد الذات و استتفاف البكائيات عن حال البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، بل تسعى إلى تقديم أرضية للنقاش العلمي حول أهمية البحث الكيفي في استجلاء الظواهر المرتبطة بوسائل الإعلام والاتصال، خاصة الجديدة منها، أو ما درج على تسميته بالإعلام الجديد في المنطقة العربية.

إن هذا النقاش حول العلوم الاجتماعية الذي انطلق في الدول الغربية، والولايات المتحدة تحديداً، في الثلاثينيات من القرن الماضي، تجاذبته رؤيتان: الرؤية التي تنطلق من أن البحث الكمي يملك ما يؤهله علمياً ويجعله يحاكي العلوم الطبيعية، ويستطيع، بالتالي، أن يقدم حقائق علمية مستقاة من صلب الواقع والظواهر الاجتماعية، والرؤية التي تؤمن بأن البحث الكيفي يغوص في دراسة الواقع ليقدم المعطيات الفريدة و المتميزة. هذا النقاش لم يبرز، مع الأسف، في المنطقة العربية، وذلك لجملة من الأسباب، نذكر منها مايلي:

(1) أكتفى جل الباحثين العرب بدراسة المناهج الكمية ومارسوها. والكثير منهم لا يرى منهجاً آخر، يتسم بالمصداقية، يمكن أن يدرس الظواهر الاعلامية والاتصالية.

(2) لازال تدريس مناهج البحث في الجامعات العربية يستبعد، مع الأسف، البحث الكيفي، وكذلك كتب المنهجية الخاصة بعلوم الإعلام والاتصال.

(3) لقد وجد الاتجاه الوضعي المهيمن في البحوث العلمية الإعلامية في المنطقة العربية شرعيته في ظل استشراء "منظور" Paradigm الحتميات: الحتمية التكنولوجية أو الحتمية الاجتماعية، التي تنطلق من حقائق وتفسيرات جاهزة لا تحتاج سوى إلى البحوث الكمية لقياس وجودها أو تمظهرها في الحياة الاجتماعية.

(4) إن الطلب الاجتماعي على بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية ما زال محدوداً. وأصبح مرتعها، أكثر، بمنطق السوق. فإذا اعتبرنا السوق كقوة "ناشئة" في المنطقة العربية تحرك الاستهلاك الاعلامي والثقافي، فإنها تحتاج إلى الدراسات الكمية، التي تتعامل مع حاجيات الجمهور كمعطى كمي.

وحتى أن المنافسة بين الفضائية التلفزيونية للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور للاستحواذ على أكبر حصة من الإعلانات قد ربط جودة العمل التلفزيون بعدد المشاهدين. فحمى رفع عدد المشاهدين قدست الكم، حيث أصبحت الكمية ذاتها دلالة عن النوعية! فمعرفة الكم وإحصاؤه لا تحتاج إلى مقاربات نوعية.

ليس غريباً أن يكون البحث الكيفي قد سجل حضوره في بعض مجالات الاتصال، خاصة تلك المرتبطة بوسائل الاتصال الجديدة: الانترنت، والهاتف الخليوي، وIpod، و DVD في هذه الدولة العربية أو تلك³. لكنه حضور محتشم، لأن هذا البحث ظل متأرجحاً في المنطقة العربية بين التجاهل، والاستصغار الذي يجرده من كل صفة علمية أو يضعه في الاتجاه المعارض أو المناهض للبحث الكمي.

حقيقة، إن هذه النظرة لم تختف نهائياً في العديد من الدول الغربية، بما فيها تلك التي تعيش عنفوان العودة لاستخدام البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، مثل كندا⁴، حيث مازال النقاش محتداً حول

العديد من المحاور المرتبطة به، مثل: موضوعيته: (Jean pierre deslauriers: 1999، ص 7)، و مفاضلته على البحث الكمي: (Alvoros Pires: 1987، ص 87)، (A. P. Pires: 1982، ص 19)، وهشاشة أدوات قياسه، إلا أن محتوى النقاش وأهدافه قد تغيرت، خاصة بعد أن أنهت الدراسات النظرية إلى التأكيد على أن البحوث الكمية لم تعد تكتفي بما تملكه من معطيات إحصائية، وذلك لأن المعالجة المعمقة للمعطيات الكمية لا تتيحها العمليات الرياضية وحدها. وأن هناك وعياً بأن طبيعة البحث وإشكالياته تحدد نوع المقاربة المنهجية وأدوات البحث. ففي هذا المقام يمكن الإشارة إلى أن بعض الباحثين أصبحوا يستعينون، بالمقابلة المباشرة، والمجموعة البؤرية Focus Group، التي تقدم معلومات نوعية عن الأشخاص ودوافع سلوكهم وأرائهم ومواقفهم من أجل صياغة الاستبانة التي تغطي جميع جوانب البحث، أو يستخدمونها بعد أن يقوموا بتفريغ استمارات الاستبانة لتعميق دراسة وتحليل ما توصل إليه البحث الكمي. هذا ما تؤكد البحوث المعاصرة المتعلقة بالإعلان والتسويق، على سبيل المثال.

إذا، تحاول هذه المداخلة أن تجيب على التساؤل المركزي التالي: بعيداً عن الجدل العقيم حول التعارض بين الباحثين الكمي أو الكيفي، ما هي الأهمية الفكرية، والقيمة المعرفية التي يمكن أن يقدمها البحث الكيفي لعلوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية؟ وما هي الأفق المعرفية الجديدة التي تتيحها بحوث الإعلام والاتصال الكيفية في البيئة الثقافية العربية؟

الأسس الاستمولوجية والفكرية للمنهج الكيفي.

إن الاختلاف بين الباحثين الكمي والكيفي لا يكمن في الجانب الإجرائي فقط، الذي جعل البحث الأول يسعى إلى تكميم المعطيات والبيانات والتعبير عنها إحصائياً، و دفع البحث الثاني إلى محاولة استجلاء المعاني عبر تأويل المعطيات النوعية، بل يستند إلى أسس فكرية وفلسفية.

إن القول بأن البحث الكيفي يسمح بالاحاطة الشاملة بالظواهر ويغوص في عمق تحليل المعطيات الاجتماعية، وأن البحث الكمي يعد شكلاً من التدقيق في سطح الحقائق الاجتماعية. (A. P. Pires: 1982، ص 19) يبدو غير كاف، وذلك لأن إدراك ماهية البحث الكمي، الذي يسمى، أيضاً، البحث الصلب أو الثقيل hard methodology، والبحث النوعي الذي يكنى بالمنهج الخفيف Soft methodology يقتضي الاقتراب من الإطار الفلسفي الذي تشكل فيه هذان المنهجان.

تتطلب البحوث الكمية من " المنظور " Paradigm الوضعي الذي يرى أن الحقيقة الاجتماعية لا توجد سوى في حالتها الملموسة والمستقلة عن كل رأي أو موقف، وتنتظر أن تُستطلع وتُكتشف. و يُنظر إليها على أساس إنها ذات بنية مغلقة تتشكل من عناصر قابلة للقياس (Alex Mucchielli: 2004) بينما تتطلب البحوث الكيفية من " منظور " Paradigm مغاير تجسده البنائية الاجتماعية.

لقد اكتسب هذا المنظور هذا المسمى لأنه يسمح ببناء سياقات لوصف الظواهر وفهمها. فالبنائية الاجتماعية لا ترى الظواهر الاجتماعية و الثقافية في حالتها المنجزة؛ أي الجاهزة، وفي صيغتها النهائية، بل تراها في طور البناء والتشكل. فالناس يصنعون واقعهم الاجتماعي انطلاقاً من تفاعلهم بين بعضهم البعض، من جهة، وبينهم وبين واقعهم، من جهة ثانية. فإدراك هذا الواقع لا يتم بدون وجهات نظر الأشخاص الفاعلين، لذا لا بد من استجلاء تأويلهم لأوضاعهم وللظواهر الاجتماعية.

إن الحقيقة العلمية التي تؤمن بها البحوث الكمية، لا وجود لها، في نظر البنائية الاجتماعية، حيث تعتبرها ضرباً من الوهم (C.berner: 1997، ص 89) لأن هذه الأخيرة لا تسلم بالحقيقة الجاهزة، بل تؤمن بالتأويل كمفتاح للفهم. فالتأويل يُعدّ، في آخر المطاف، نتيجة للتوافق بين التجربة الماضية وبنية التفكير، أي التجربة الحاضرة (Martine Arino: 2000)

ويعتقد أتباع النظرية البنائية أن المعرفة ليست فعلاً صرفاً يشترط التأمل في موضوع البحث، بل يعتبرونها ثمرة التفاعل بين موضوع المعرفة، والذات العارفة. (Alex Mucchielli: 2004) إذا، التباين في النظرة إلى الظواهر الاجتماعية لا يلخص كل الفروق القائمة بين البحوث الكمية و النوعية، إذ أنها تمتد إلى تمثّل المعرفة وأدوات تجسيدها، والتي تم تلخيصها في العناصر التالية: الموضوعية، وأدوات القياس، وغائية البحث، و العلاقة بين القيم والأحداث. (Pierrette Massé : 1992 ص 37 - 38)

تعتبر البحوث الكمية أن غايتها هي شرح الظواهر وتفسيرها واستجلاء القوانين التي تسمح بتوقعها أو التنبؤ بوقوعها. وهذه القوانين تصبح كونية، بصرف النظر عن المكان والزمان الذي تطبق فيه. بينما البحوث الكيفية تسعى إلى فهم الظواهر و استعراض أشكال استيعابها عبر عملية التأويل التي تحدثنا عنها أعلاه.

لقد استطاع النموذج الوضعي في العلوم الاجتماعية أن يرسخ تصوراً لموضوعية المعرفة يستند إلى المعطيات الإحصائية، وجعلها حكراً على البحوث الكمية، لأن صرامة المعالجة الكمية للبيانات والمعطيات تمنحها طابعاً موضوعياً، وتجعلها في منأى عن التلاعب بالبيانات، وبعيدة عن ذاتية الباحث.

لقد أنبنى هذا التصور على فكرة أن الباحث في العلوم الاجتماعية يجب أن يحافظ على هامش يفصله عن موضوع بحثه، ولا يغمس في الأوضاع الملاحظة التي لا تمثل له أية أهمية. فموضوع البحث، من هذا المنظور ليس مسرحاً لأنشطة الباحث، بل يظل مجالاً لملاحظته فقط.

إذا مسألة الموضوعية تتوقف على مكانة الباحث و موقعه بالنسبة لموضوع البحث، أو نظرته له. فإذا كانت النظرة من الداخل، كما تفعل بعض البحوث الكيفية، فتتجم عنها أحكام ذاتية، وإذا كانت من خارج موضوع البحث، كما تفعل البحوث الكمية، فإنها تؤدي إلى نتائج موضوعية.

ويمكن أن نقترّب من تجسيد هذه الفكرة في الصيغة اللغوية التي تستخدمها البحوث الاجتماعية. فالموضوعية تقتضي من الباحث عدم استخدام ضمير المتكلم في بحثه، بل يجب أن يختبئ وراء مسمى الباحث، كالقول أن الباحث سعى إلى كذا أو قام بكذا أو يهدف إلى... لأنه يُعتقد أن ضمير المتكلم يوحي بالذاتية. ألا يعد استخدام الضمير المتكلم في البحوث الكيفية برهانا على شفافية البحث ونوعا من مصارحة القارئ؟ ألا يوحي استخدام هذا الضمير بأن النتائج التي توصل إليها البحث هي عملية تأويلية لمعطيات قام بها الباحث الفلاني في السياق الفلاني، وأنها لا تدعي امتلاك الحقيقة العلمية المطلقة؛ أي أنها لا تضلل القارئ من خلال صيغ تعبيرية توحي بالموضوعية التي هي مثار جدل وسجال في البحوث الاجتماعية.

يطلق على البحث الكيفي صفة تعاطفي، لأنه يتعاطف مع المبحوثين، بمعنى أن الباحث لا يتعالى على المبحوثين أو ينطلق من تصور جاهز عنهم وعما يفعلون، بل يتنازل عن موقعه ويلتحق بهم، ويشاطرهم ظروفهم وأوضاعهم، فما يفكر فيه عنه ينجم عن معايشة وممارسة وليس عن تخمين مسبق.

يعتقد أن مصطلح "تعاطفي" مشحون بالذاتية التي تبعد البحث عن كل موضوعية. لكن الإقرار بهذا الأمر يحمل نوعا من المصارحة والمجاهرة التي تؤكد على شفافية الأسلوب ونسبية النتائج التي يمكن أن يصل إليها البحث الكيفي. فإذا كانت هذه الشفافية لا تلغي وجود هامش من الذاتية فإنها غير مضللة. فالبعض يعتقد أن القول بأن نفس الظروف تؤدي إلى النتائج ذاتها، الذي تنكّيء عليه البحوث الكمية، يحمل قدرا من التضليل. فالظروف في الحياة الاجتماعية لا تتكرر بالصيغة ذاتها، وبالتفاصيل عينها. إنها تتبدل وتتغير، بهذا القدر أو ذاك. و جهل هذه الحقيقة أو تجاهلها تكون له نتائج أفدح من الثقل الذاتي للتعاطف مع موضوع البحث والمبحوثين.

رغم أن الكثير من الباحثين اقتصروا بأن الموضوعية ليست مرادفا للحياد (Alvaro Pires: 1997، ص 23) لأن المعرفة العلمية توجهها المصلحة في المعرفة، الذي يعبر عنها الشخص الذي ينتجها، أو تنشدها المؤسسة المكلفة بالبحث. فهل يمكن، على سبيل المثال، الجزم بأن الدراسات التي تمولها هيئات أجنبية حول دور الإعلام الغربي في تجسيد الدبلوماسية الشعبية خالية من منفعة أو مصلحة يمكن أن يجنيها ممولوها؟

وحتى أن البعض لا يرى للحياد موقعا في إعراب البحوث الاجتماعية، وفق ما ذهب إليه الفيلسوف الألماني هانز - جورج غادامر Hans-Georg Gadamer الذي يرى أن الإقرار بالحياد هو إغفال للأفق التاريخي للباحث، والذي تلخصه الفكرة التي مفادها أن للباحث أفق تاريخي يتواجد فيه ومن خلاله، يملّي عليه قراءة المعارف التي يتعامل معها.⁵

كما تدل الموضوعية في المنهج الكمي على إمكانية الوصول إلى النتائج ذاتها إذ أعيد استخدام أدوات القياس ذاتها في البحث و بالطريقة ذاتها. فالموضوعية في هذه الحالة تكون وليدة أداة القياس. إذا هذه الأداة هي الحكم الفيصل على موضوعية البحث أودائته.

لا يحصر البحث الكيفي الموضوعية في الناحية الإجرائية، بل يدركها ضمن رؤية فكرية أعمق، ترى أنها مفهوم يعبر عن توافق اجتماعي فقط، أي أن ما هو موضوعي يتناسب مع ما نتفق على اعتباره أنه كذلك في سياق معين. (Pierrette Massé : 1992 ص 37)، أي أن هناك إمكانية أن يتغير هذا الاتفاق بتغيير السياقات. فما يعتبر أنه موضوعي اليوم يمكن أن يكون ذاتيا غدا.

لقد رسخت البحوث الاجتماعية، خاصة في علوم الإعلام والاتصال، فهما محددا لأدوات القياس يؤكد استقلاليتها عما يجب أن تقيسه، مما يمنحها الدقة والعلمية.

لقد أنتقد العديد من الباحثين هذا الفهم معتبرين أن أدوات القياس ليست محايدة ، حيث أكد بعض علماء الاجتماع أن حيادها غير حقيقي: (Pierre Bourdieu, Jean-Claude Chamboredon, 1983: Passeron (Jean-Claude, ص 53). فأدوات القياس قد لا تعبر عن الواقع أو الظواهر الاجتماعية، بل يمكن أن تقوم بإنتاجها. فإذا كان البعض يُعد الاستبانة، أو عملية سبر الآراء، تقنية محايدة، لا تقوم سوى بالتعبير عن آراء المبحوثين ومواقفهم، فإن البعض يرى عكس ذلك، إذ يعتبر أنهما ينتجان أفكارا قد تكون غير موجودة في الواقع اليومي. (Pierre Bourdieu : 1973)

لن نكتفي بالتأكيد على ما ذهب إليه المتشيعون للبحوث الكيفية، والذين يرون أن الحياة الاجتماعية المعاصرة تزدد تعقدا، ولا يمكن فهمها وإدراكها بمجرد تكميمها. ويعتقدون أن الشخص هو معطى شديد التعقد، وبعض الجوانب في سلوكه وتصرفاته لا تقبل القياس. و أن الرغبة الملحة في قياس كل شيء وتكميمه قد تؤدي إلى نتائج متواضعة جده، فالتفاصيل المنفردة والجزئيات الدالة قد تنفلت من قبضة التكميم دون أن تستثير الباحث.

لو حاولنا أن نتحرر من فهم القياس الذي رسخته البحوث الكمية يمكن أن ننتسأل: هل القياس يؤدي إلى نتائج كمية فقط (أرقام واحصائيات)؟ ثم ألا تخضع البحوث الكيفية لأي شكل من أشكال القياس؟ هل يتوسل التحليل النوعي الألفاظ فقط؟ (Houle, G : 1982، ص 4) وهل الاختلاف بين التحليل الكمي والكيفي يكمن في التعارض المزعم بين الحروف والأرقام؟

إن القياس الكمي أو النوعي ليس معطى منفصلا بذاته ويوجد في فراغ، بل أنه جزء من تصور لموضوع البحث وإشكالياته، و يُبنى على تفكير متبلور؛ أي يجب أن نفكر قبل أن نقيس لا أن نقيس قبل أن نفكر. (G. Bachelard : 1975 ص 214). فما يؤخذ على البحوث الكمية أن مركز ثقلها يكمن في القياس، والتحليل والتفكير يأتي بعده. بينما البحوث الكيفية تركز، بدرجة أساسية، على التفكير ويأتي القياس كعملية مكملة ومعقدة له.

إن الكثير من البحوث الكمية التي أضحت تعتمد اعتمادا شبة كلي على برامج الكمبيوتر جعلت العديد من العلاقات الترابطية بين العديد من المتغيرات تتناسل، إلى حد أن بعضها لم يخطر على بال الباحث، مما رشح القياس ليتولى التفكير في بعض جوانب البحث وليس العكس. يعتقد أتباع المذهب الكيفي أن الواقع يرتبط، بهذا القدر أو ذاك، بفكرنا، ويرون أنه لا يمكن أن ننفصل عن ذاتنا ونفقد بحثا مستقلا عن موقعنا في العالم. فقيمنا ومصالحنا تُلوّن الطريقة التي ندرس بها الواقع ونناقشه (Pierrette Massé : 1992، ص38). من هذا المنطلق تبدو عملية تحييد القيم في رؤية الأحداث أو الحكم عليها عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة.

إن متابعة ما ينشر من بحوث علمية في المنطقة العربية حول علوم الإعلام والاتصال تؤكد شبة غياب البحث الكيفي. فالتطور الرهيب في وسائل الاتصال الجديدة شرع استخدام مصطلح وسائل الاتصال الجماعية الفردية Self Mass Media ، وأفرز انشغالات بحثية جديدة، وطرح مواضيع بحثية مستجدة تتمحور حول تمثل هذه الوسائل، و استملاكها، واستخدامها، مما عزز مكانة البحوث النوعية في حقل علوم الاتصال والإعلام في الدول الغربية.

إن الملتقيات العلمية حول قضايا الإعلام والاتصال، التي تعد حقلا لعرض للتجارب في المقاربات المنهجية، ومنبرا للممارسة حرية التفكير والنقد في الدول الغربية، مازالت منغلقة، في المنطقة العربية، على مقاربات البحث الكمي، و اجترار أطروحات المدرسة النقدية، ومكتفية بهما، رغم تناولها مواضيع جديدة من المفروض أن تعالج إشكاليات جديدة.

حتى لا تبدو هذه المداخلة مرافعة سطحية، إن لم تكن ساذجة، لصالح تكثيف استخدام البحث الكيفي في بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية التي بدأت تكنولوجيا الاتصال الحديثة تتغلغل في نسيجها الاجتماعي والثقافي، فلنستحضر بعض الفرضيات التي تصب في اتجاهين، الاتجاه الأول يحاول أن يشخص الحدود المعرفية للبحث الكمي، في المنطقة العربية، ويستجلي رهانات تعميم نتائجه دون الإلمام بالظواهر الإعلامية والاتصالية التي يصر الكثير من الباحثين على أنها تتسم بالخصوصية، وتتفلت من النمطية المعممة في الفضاءات الاجتماعية والثقافية المختلفة. أما الاتجاه الثاني فإنه يصب في المسعى الرامي إلى الكشف عن الأهمية المعرفية للبحوث الكيفية في سعيها لفهم الفعل الإعلامي والاتصالي في المنطقة العربية ليس إنطلاقا من التصورات الجاهزة و المبنية لظاهرة الاتصالية والإعلامية التي لا تتطلب سوى تركية علمية لها في الواقع، بل انطلاقا من البحث عن الدلالات التي يمنحها الأشخاص لهذه الأفعال و الظواهر الاتصالية عبر تأويل أفعالهم، ولغتهم، وإشاراتهم.

1) حدود النجاعة العلمية لأدوات القياس الكمي:

إن نقد البحوث الميدانية في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية، في الدول الغربية، التي تعتمد على الاستبانة كأداة بحث، يركز على محورين أساسيين، وهما: الاعتماد على عينة لا تمثل مجتمع البحث ولا تعبر عن عدم تجانسه، ومحدودية الاستبانة. فالاستبانة لا تُنقذ للأسئلة التي تتضمنها، والتي قد تكون موجهة أو مضللة فحسب، بل تُنتقد، أيضا، لاستبعادها بعض الأسئلة التي من الصعب إدراجها كلها في خانة السهو أو النسيان، لأن بعضها ينتمي إلى خانة المسكوت عنه أو غير المفكر فيه الذي يحيد عن الأنماط الاجتماعية المعيارية والتي اكتسبت قوة المرجعية الاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية.

ويوجه النقد للاستبانة في المجتمعات العربية لعدم قدرتها على النفاذ إلى ما يفكر فيه المبحوثون أو المستجوبون أو ما يشعرون به. فأمام ضيق هامش حرية التعبير والتفكير يصعب على الاستبانة أن تنتزع معلومات صادقة وكاملة ودقيقة من المبحوثين. فإجاباتهم على بعض الأسئلة التي يتضمنها الاستبانة تكون محددة مسبقا بحالة الريبة أو الخوف من سيف الحجاج أو طمعا في ذهب المعز كما يُقال. و المبحوثون، الذين يجيبون على بعض أسئلة الاستبانة دون خوف من أن تصل آرائهم ومواقفهم إلى السلطات العمومية أو الجماعات الضاغطة، يمارسون الرقابة الذاتية على ما يدلون به من إجابة نتيجة الإكراه الذي تمارسه الثقافة السائدة. فيتهربون من الإجابة الدقيقة بتقديم عبارات عامة تتماشى مع الآراء السائدة والمهيمنة (عبد الوهاب بوخنوفة: 2004).

ما سبق قوله لا يعني، بتاتا، أن الاستبانة لا تعاني من نقائص علمية في استخدامها في المجتمعات الغربية، لكن نقائصها أكثر وأخطر في المجتمعات العربية، لأنها تتطلب وجود شفافية المعلومات في المجتمع، وحرية تداولها، وتأويلها. فكيف يمكن أن نعطي مصداقية للبحوث الكمية في مجتمع أصبح من الصعب أن يقوم بتعداد سكانه؟ وتحتفظ مؤسساته الصحفية عن ذكر عدد مبيعاتها، بل أرقام سحبها؟ وتعتبر مؤسساته الإعلامية أن عائدها المالي من الإعلانات سر من الأسرار الخطيرة، ويتكتم مواطنوه عن التصريح ببعض الأمور البسيطة المتعلقة بحياتهم.

لقد قام أحد الباحثين الشباب بانجاز بحث بعنوان: المدرسة، التلميذ والمعلم، وتكنولوجيات الاتصال الحديثة: دراسة في التمثل والاستخدامات، لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، وفي أثناء المناقشة وجه له أحد أعضاء لجنة المناقشة السؤال التالي: لماذا أغفلت عامل السن الذي أراه متغيرا أساسيا في هذا البحث، فكان الجواب ببساطة أن المعلمات رفضن ذكر سنهن! حقيقة أن السلطات العمومية تمارس رقابتها العلنية والضمنية على المعلومات وتداولها في المجتمع، بدليل أن القليل من مراكز الإحصاء والمعلومات في المنطقة العربية تتمتع باستقلاليتها. لكن المجتمع أيضا، يمارس رقابة ضمنية على المعلومات المتداولة.

إن الواقع الذي تنتجه الاستبانة يختلف، بهذا القدر أو ذاك، عن الواقع الذي يعيش فيه المبحوثون. وبهذا لا تبدو الاستبانة كوسيلة قياس منفصلة عن موضوع البحث، بل كمعيد انتاج واقع يصنعه الخطاب المهيمن أو المعبر عن سلوك مأمول أو مصادق عليه من قبل المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوثون.

لذا نعتقد أن النظرية الأكثر مقدرة على استجلاء "ظاهرة الرأي العام" في المنطقة العربية هي تلك المرتبطة، أكثر، بنظرية لولب الصمت (die schweigespirale) التي صاغتها عالمة الاجتماع الألمانية Elizabeth Noëlle-Neumann، في السنة 1974، والتي بفضلها قدمت توصيفا جديدا لظاهرة تشكيل الرأي العام. إذ ترى أن الفرد في المجتمعات الغربية يخشى العزلة، فيحاول أن يتبنى الآراء السائدة أو الرأجة التي يتقاسمها مع الغير. إن تبني الآراء في العديد من المجتمعات العربية لا ينبع من الخشية من العزلة، بل ينجم عن الخوف من العقاب. فالفرد الذي يعاني من ضيق هامش حرية التعبير والتفكير في المجتمعات العربية ليس أمامه سوى أن يتظاهر بتبني الأفكار السائدة أو الالتزام بالصمت الذي يقبر رأيه الحقيقي. فليس أمام الرأي غير المجامل والخارج عن الإجماع المصطنع في المجتمع الذي يقدس أحادية الرأي، ويجرم الاختلاف في الفكر، سوى الاختفاء.

وبالمقابل حظيت نظرية Agenda Setting باهتمام أكبر في المنطقة العربية، وشكلت موضوع بعض البحوث التي تنكئ على المنهج الكمي، وتم اعتمادها كمسلمة في البحوث الإعلامية في المنطقة العلمية، دون أي تساؤل عن صلاحية أداة قياسها. ناهيك عن التساؤل عن طبيعة العلاقة التي تربط "الجمهور" في المنطقة العربية بوسائل إعلامه، خاصة الرسمية منها، والتي تختلف عن طبيعة العلاقة التي تربط الجمهور الغربي بمؤسساته الإعلامية. هذه الحقيقة تفرض على الباحثين النفاذ إلى مختلف الفئات الاجتماعية لمعرفة تصورها لوسائل الإعلام ولما تقدمه، بعيدا عن الاستبانة.

لتوضيح هذه الفكرة، أكثر، يمكن الإشارة على سبيل المثال، إلى أننا حاولنا مع طلبة الماجستير في الإعلام في كلية الاتصال بجامعة الشارقة أن ندرس مشاهدة المسلسلات التركية في منطقة الخليج عبر مقاربتين مختلفتين: المقاربة الأولى تتمثل في البحث عن هذه الظاهرة من خارجها، أي القيام بدراسة كمية، أي الاستعانة بالاستبانة، والمقاربة الثانية تتمثل في البحث عنها من داخلها من خلال استخدام الملاحظة بالمشاركة، وقد كانت نتائج البحثين مختلفتين إلى درجة يعتقد البعض أننا قمنا بالبحث بالاعتماد على عينتين مختلفتين، ومن بيانات ثقافية مختلفة.

اعتمدت غالبية بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية على تحليل المضمون⁶، ورسخته كأداة كمية لدراسة الخطاب الإعلامي. وحاولت أن تثبت أهميته انطلاقا من تكميم العناصر التي تشكله. وأن حاولت أن تبين نقائصه فإنها لا تنسبها إلى المنطق الذي يخضع له، بل للوسيلة الإعلامية التي تبثه.

حقيقة، لقد حاولت بعض البحوث العلمية أن تدرس الخطاب الإعلامي في المنطقة العربية، خاصة في دول المغرب العربي، من خلال الاستعانة بالمستوى النوعي لتحليل المضمون، لكنها اصطدمت، مع الأسف، بحدود التحليل البنيوي، الذي يتعاطى مع الخطاب الإعلامي كنص منغلق على ذاته ومكتفيا بما يتضمنه من دلالات، بمنأى عن المتلقي، الذي أصبح شريكا نشيطا في عملية إنتاج المعنى مما يقرأ أو يسمع أو يشاهد.

لتوفير الكمي للمعلومات بأيسر السبل التقنية؟

لقد استخدمت البحوث الكمية لاستكشاف الظواهر المرتبطة بالاتصال والإعلام من خلال إبراز بعض المؤشرات الكمية: التكرار، المدة، المنطقة الجغرافية، وغيرها. إن هذه المعطيات الكمية الاستكشافية أصبحت في متناول أي مستخدم لشبكة الانترنت. فالعديد من المواقع و البوابات الالكترونية أصبحت بفضل محركات البحث، وبرامج التجسس تبوح بعدد زوارها مع فرزهم: الأوفياء، ومن يزرونها لأول مرة، والمدة الزمنية التي استغرقها كل فرد في زيارتها، و المنطقة الجغرافية التي يتصل منها، وأداة الإبحار في شبكة الانترنت التي يستخدمها. هذا ما يمكن أن ينجزه، على سبيل المثال، أصحاب البوابة العربية لعلوم الإعلام في رمشة عين. هكذا إذا، أضحت المواقع الالكترونية، والصحف الإلكترونية، ومحطات الإذاعة، والقنوات التلفزيونية التي تبث عبر شبكة الانترنت تملك نظرة عامة عن جمهورها⁷، وكذلك الأمر بالنسبة للمدونات الإلكترونية. وفي بعض الأحيان تنتقي حاجة هذه الوسائل الإعلامية لمعرفة عدد جمهورها طالما أنها تتحاور مع بعضهم وتتفاعل معهم. لذا يمكن القول أن المعرفة العمودية لجمهور وسائل الاتصال الحديثة يتطلب جهدا نوعيا لفهمه أكثر. و لا يمكن لهذا الجهد أن يحقق وعوده دون استخدام أدوات منهجية أكثر قربا من مكونات هذا الجمهور.

3) البحوث النوعية كمخرج علمي من الحتميات

لقد ارتكزت البحوث العلمية حول وسائل الاتصال الحديثة على منظورين Paradigms، المنظور الأول، ويتمثل في الحتمية التكنولوجية، والذي ينطلق من قناعة بأن قوة الترسانة التكنولوجية المتجددة والمتطورة هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي. هذا بصرف النظر عن هذا التغيير أو بالأحرى النظرة له، فالنظرة التفاضلية للتكنولوجيا تهال لهذا التغيير، وتراه رمزا لتقدم البشرية المزدهر، وعاملا لتجاوز عثراتها وإخفاقها في مجال الاتصال الديمقراطي والشامل الذي تنقاسمه البشرية. و النظرة التشاؤمية التي ترى التكنولوجية مطية للهيمنة على الدول والشعوب المستضعفة، والسيطرة على الفرد، عبر وسائل المراقبة والتحكم، فتقحم حياته الشخصية وتفكك علاقاته الاجتماعية.

أما النموذج الثاني، ويتمثل في الحتمية الاجتماعية التي ترى أن البنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، أي أن القوى الاجتماعية المالكة لوسائل الاعلام هي التي تحدد محتواها.

إن البحوث النوعية التي تتعمق في دراسة الاستخدام الاجتماعي لتكنولوجية الاتصال الحديثة لا تنطلق من المنظورين، لأنها لا تؤمن بأن ما هو تقني ويتمتع بديناميكية قوية، يوجد في حالته الكاملة و النهائية، كما أن البنى الاجتماعية ليست منتهية البناء. لعل هذه الحقيقة تنطبق أكثر على العديد من المجتمعات العربية التي تعرف حركية اجتماعية متواصلة لم تقف إلى صقل و ترصيف اجتماعي تتميز فيه البنى الاجتماعية والسياسية، فالقوى الاجتماعية المتدافعة في الحياة اليومية، في المنطقة العربية، مازالت قيد الصياغة والتشكل. فهل يمكن القول، بدون مجانبة الحقيقة، أن الفئات الاجتماعية المختلفة، في هذا البلد العربي أو ذاك، بلغت درجة من التطور بحيث أنها أصبحت معروفة بميولاتها الثقافية، وذوقها. كما هو الأمر في بعض الدول الغربية، التي تتميز فيها الفئات الميسورة بميلها إلى الأوبرا L'opera، وتجنح الفئات ذات الدخل المحدود إلى موسيقى الجاز Jazz. هذا رغم أن وسائل الإعلام الجماهيري قد عملت منذ عقود على بث أشكال التعبير الفني وجعلها جماهيرية للقضاء على "حواجز" الذوق التي تميز الفئات الاجتماعية الكبرى في المجتمع الغربي.

كما أن المنطلقات الفلسفية للبحوث الكمية لا تسمح بالاعتقاد بوجود خط فاصل بين ما هو تقني وما هو اجتماعي، لأنهما يتفاعلان، باستمرار، في الحياة اليومية. بمعنى أن البعد الفكري للبحث النوعي يسمح بالملاحظة الدقيقة لكيفية ولوج ما هو تقني الحياة الاجتماعية، و لا يعطي الفرصة للأشخاص الذين يتعاملون مع وسائل الاتصال الحديثة لتشخيص ما هو تقني أو اجتماعي فقط، بل يسمح بإبراز تمثّلهم لما هو تقني، و الذي على أساسه يتضح استخدامهم له.

4) البحوث النوعية و تطور الفكر الإعلامي أو الانتقال من دراسة الوسيلة الإعلامية لذاتها إلى دراستها بذاتها.

إن أدوات القياس تتطور وتتبدل وفق فهمنا للظاهرة التي يمكن قياسها. ففهمنا لمفهوم الجمهور، على سبيل المثال، كان محصورا في اعتباره كتلة متجانسة وساكنة أو سلبية في تعاملها مع وسائل الإعلام، خاصة السمعية- البصرية. لقد تدخلت الكثير من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية لتعيد النظر في مفهوم تجانس مشاهدي التلفزيون في المجتمع الواحد والشريحة الاجتماعية الواحدة، و حتى الأسرة الواحدة. وبهذا تبدلت أدوات القياس التي تعالج هذه الظاهرة، و ارتبطت بتلك التي تعتمد عليها البحوث النوعية.

كما أن العديد من المفاهيم المرتبطة بممارسة وسائل الإعلام، مثل الخمول، أو الشرود Escape، والتفاعلية يصعب قياسها كميا لعدم وجود اجماع على الواقع الذي تغطيه، فيتم الاجتهاد في تفكيكها أو تفكيكها إلى جملة من الوحدات أو المفاهيم الإجرائية من أجل الاقتراب منها أكثر. لكن يظل هذا الاجتهاد رهن تمثّل الباحث لها وفق مرجعياته الثقافية والفكرية. لكنها لا تكون في الغالب مطابقة لما

يفرزه البحث الكيفي من وحدات أو مفاهيم إجرائية، حيث أن الباحث يقوم بتقنيت أو تفكيك المفاهيم المذكور مع الجمهور وبواسطته من خلال الملاحظة بالمشاركة.

كما أن البحث النوعي، مثل الدراسة الاثنوغرافية تدرس الوسيلة الإعلامية أو تكنولوجيات الاتصال بذاتها، وتضعها ضمن الممارسات الثقافية والاجتماعية الأخرى التي تتدخل في تشكيل نمط الحياة. إن هذا الأمر من شأنه أن يحدث قطيعة معرفية، في المنطقة العربية، مع دراسة الوسيلة الإعلامية لذاتها، والتي تعجز عن كشف آليات اندماج وسائط الاتصال الحديثة في نسيج الحياة اليومية، وعن دورها، بجانب الوسائط الاجتماعية والثقافية الأخرى، في تشكيل الواقع. وهذا ما يبعد الحديث عن الاستخدام النمطي لتكنولوجية الاتصال الحديثة من ساحة المسلمات. فعلاقة الشباب المغربي بالانترنت تختلف عن علاقة الشباب الإماراتي، ودور الانترنت في النسيج الثقافي والاجتماعي يختلف في المجتمع الجزائري عن المجتمع السعودي.

5) البحوث النوعية واستيعاب تغلغل وسائل الاتصال الجديدة في النسيج الاجتماعي.

نظرا للطابع الفردي لوسائل الإعلام الجديد التي مازالت تحتفظ بصفة الجماهيرية، أصبحت المقاربات المنهجية الكمية لدراساتها تعجز عن القبض على خط التقاطع بين ما هو فردي وما هو اجتماعي. كما أن التكميم يميل، في الغالب، إلى تفضيل ما هو جماعي على حساب ما هو فردي.

لقد ابتعدت الدراسات والبحوث الإعلامية في المجتمعات الغربية، تدريجيا، عن مفهوم التأثير، واهتمت بمفهوم الاستخدام الذي يحيلنا إلى نوع من تمثّل الجمهور - المستخدم - لوسائل الإعلام الجديد.

يتضمن مفهوم الاستخدام، على الصعيد الاصطلاحي، معنيين أساسيين (Serge Proulx : 2005، ص 8)، وهما: المعنى الأول يحيل إلى الممارسة الاجتماعية التي تجعلها الأقدمية والتكرار شيئا مألوفا وعاديا في ثقافة ما.

وبهذا فإنها تقترب من العادات والطقوس. أما المعنى الثاني فإنه يحيلنا إلى استعمال شيء ما سواء كان ماديا أو رمزيا لغايات خاصة. وهذا ما يدفع إلى التفكير في الاستخدام الاجتماعي للعدة التكنولوجية الذي يحفز على التفكير في دلالاته الثقافية المعقدة في الحياة اليومية.

حتى تقترب من فهم تطور المقاربات النظرية المرتبطة بوسائل الإعلام واستخداماتها، يمكن التأكيد على ما ذهب إليه الباحث سارج برولكس في تأكيده على أن علم الاجتماع الإعلامي رحّل أسئلته المعرفية، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، من مركزية الوسيلة الإعلامية؛ أي تأثيرها المركزي ذو الاتجاه الرأسي إلى مركزية المتلقي؛ أي ماذا يفعل المتلقي بوسائل الإعلام. هذا السؤال الذي نشط الكثير من البحوث الكمية التي تجاوزت توحيد قائمة الحاجيات النفسية والنفوس - اجتماعية التي يسعى الجمهور إلى تلبيتها باستخدامه لوسائل الإعلام.

لعل النقد الذي يوجه إلى هذه الرؤية لا يكمن في تنميط الحاجيات وتوحيدها وتعميمها على كل السياقات الاجتماعية والثقافية، فحسب، بل في تناسل عدد الحاجيات التي تحتاجها مثل هذه البحوث الكمية للإجابة على السؤال الأساسي المذكور أعلاه.

رغم الثقل الإيديولوجي والتاريخي لمفهوم امتلاك تكنولوجيا الاتصال الحديثة فإن البحوث النوعية بينت كيف أن هذا المفهوم يمكن أن يقدم قراءة ثالثة لهذه التكنولوجيا بعيدة عن كونها ظاهرة تقنية أو اجتماعية، أو كدلالة لميزان قوى سياسي أو لتوظيف سياسي. قراءة تستند إلى استجلاء دلالات تكنولوجيا الاتصال التي تتدخل في بناء الذات (Jouët: 2000، ص 500)

إن التراكم العلمي، على أهميته، لا يكفي وحده لفهم واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتغلغلها في النسيج الثقافي والاجتماعي لمجموعة بشرية معينة. فالتجربة المعاشة التي تتيحها أدوات البحث الكمي، مثل الملاحظة بالمشاركة، والبورترية الاثنوغرافي، تشكل الحجر الأساسي للمعرفة العلمية، فالمشاهدة تظل قاصرة بدون المعيشة.

6) البحوث النوعية والصياغة المستأنفة للإشكاليات التي يطرحها البحث.

إن الخطاب عن تكنولوجيا الاتصال في المنطقة العربية يتغذى من الكتابات النظرية التي أنضجتها السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة عن السياقات التي تميز المنطقة العربية. ونوظف الكثير من المفاهيم، مثل : "الفضاء العام"، و"المجتمع المدني"، و"الفجوة الرقمية"، وغيرها كمسلمات وليس كمافاهيم إشكالية.

فرغم أن الإحصائيات الرسمية تؤكد تواضع البنى القاعدية لإستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة، ورغم ضيق الاستخدام الاجتماعي لبعض الوسائط التقنية الحديثة، مثل الانترنت، بتطبيقاتها المختلفة، فإننا نرحل ما توصل إليه الفكر الإعلامي عن ممارسات Web2 في الفضاءات الثقافية المختلفة، و نتعاطى معه كإفراز لمجتمعاتنا.

تستطيع البحوث النوعية أن تقتفي اثر العلاقات الديناميكية بين المحيط التقني والوسط الاجتماعي، وتستجلي أثر تمثّلاتها لدى المستخدمين. فالبحوث حول تكنولوجيا الاتصال الحديثة في البيئة العربية، على سبيل المثال، تمكنت من تقديم بعض الحقائق العلمية المرتبطة بالغاية المرجوة من استخدام الانترنت، كالقول مثلاً أن القسم الأكبر من مستخدمي الانترنت في المنطقة العربية يستخدم الانترنت بغرض الترفية، لعل هذه الحقيقة تبدو مهمة للكثير من الباحثين والسلطات العمومية المسؤولة عن قطاع الاعلام والثقافة وللمستثمرين في مجال الإعلام الجديد، لكنها غير كافية من ناحية معرفية، خاصة و أن الترفيه يظل مفهوماً إشكالياً، كما تؤكد ذلك بعض البحوث العلمية (نصر الدين لعياضي: 1999، ص 86). فما المقصود بالترفيه بالضبط؟ هل يحتفظ بنفس الدلالات لدى مختلف الفئات الاجتماعية وفي مختلف المستويات الثقافية، وفي مختلف الأزمنة؟

هل أن الاستخدام المتكرر للانترنت بغية الترفيه أفضى إلى تجديد الممارسة الاجتماعية؟ وهل أن تمثل الانترنت هو الذي أدى إلى استغلال هذه الشبكة للترفيه أم أن الترفيه هو الذي أدى إلى تمثل شبكة الانترنت والتحكم في استخدامها الحالي والمستقبلي؟ يصعب الوصول إلى أجابة كاملة ومقنعة على هذه الأسئلة في غياب البحوث النوعية. فهذه الأخيرة لا تفرض على الباحث صياغة إشكاليته وفرضياته والنزول إلى الميدان للتحري حول ملفوظاتها فحسب، بل تملك بعض المرونة حيث تسمح للباحث بتعديلها وإعادة صياغتها وفق تطور ملاحظاته ومعاينته لمجتمع البحث في أثناء تفاعله مع الظاهرة المدروسة.

7 - البحوث النوعية ومساءلة المعرفة المكتسبة عن وسائل الإعلام والاتصال في المنطقة العربية.

قد نشاطر رأي بعض المشتغلين في ميدان سوسيولوجية الاعلام عندما يؤكدون، عن حق، على أن البحوث الكمية تسمح بتقديم بعض العناصر الأولية للإجابة عن الأسئلة الأساسية المتعلقة بمكانة الوسيلة الإعلامية، مثل التلفزيون، في حياة الناس: (Michel Souchon : 1992، ص: 235).

لقد ظل التلفزيون ، إلى عهد قريب جداً، وربما ما يزال، يشكل وسيلة الترفيه والاعلام الوحيدة بالنسبة للعديد من الشعوب العربية، all-purpose medium⁸ : فما هي الإجابات الصلبة والعلمية التي قدمتها البحوث الكمية عن جمهور التلفزيون افي المنطقة العربية؟ فرغم وجود بعض الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات والهيئات الدولية، مثل: اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبعض مراكز دراسة الجمهور القليلة، إلا أن التراكم المعرفي عن جمهور التلفزيون في المنطقة العربية لم تتضح بعد ملامحه، حيث ما زالنا نطرح الأسئلة الأساسية عن العلاقة بين المشاهد والتلفزيون، مثل: كم من الوقت يخصصه المشاهد العربي للتلفزيون؟ ما هو دور الجنس ، والعمر، والمستوى الثقافي، والدخل، في مشاهدة التلفزيون؟ وهل أن الجمهور العربي كتلة متجانسة من الخليج إلى المحيط في تعامله مع برامج التلفزيون؟

قد نشفع هذا السؤال بالقول أن أوضاع التلفزيونات العربية لم تساعد البحث العلمي ككل في الإجابة على هذه الأسئلة، وذلك لأن جل الدول العربية لم تكن تملك، قبل التسعينيات من القرن الماضي، أكثر من قناة تلفزيونية، ولم يكن هناك داعياً لطرح السؤال على المشاهد الذي ليس بيده سوى مشاهدة ما تعرض له قنواته التلفزيونية اليتيمة في زمن لم تكن تكنولوجيا البث التلفزيوني المباشر متاحة، وفي ظل شبه غياب سياسة البرمجة في العديد من القنوات التلفزيونية العربية.

إن القنوات التلفزيونية التي يطلق عليها صفة قنوات جامعة ليست في حقيقة الأمر سوى قنوات لبث المسلسلات بدرجة أساسية، والقنوات المختصة في السينما ليست في واقع الأمر سوى أداة لإعادة بث الأفلام المصرية أو الأفلام الأمريكية القديمة (نصر الدين لعياضي، يوسف تمار: 2007، ص 90)، قد تتعسر الإجابة على الأسئلة المتعلقة ببنية البرامج التلفزيونية التي تشاهد أكثر على هذه القنوات التلفزيونية. لكن من المفروض، في زمن البث التلفزيوني المفتوح و المنافسة المحمومة بين القنوات التلفزيونية العربية والأجنبية للوصول إلى أكبر عدد من المشاهدين ونيل أكبر حصة من عائدات الإعلان، أن يكون الهاجس المعرفي أكبرا من الأسئلة المتعلقة بمكانة التلفزيون في حياة المواطن العربي، لتمتد إلى الجوانب النوعية المرتبطة بعملية التلقي، مثل: الامتناع من بعض البرامج التلفزيونية، ورفض بعضها، وعملية إعادة تفكيك البرامج التلفزيونية في الحديث اليومي من خلال تأويلها الذي قد يبتعد عن لحمتها السردية، و استجلاء المزاح الذي تُستبطن عبره الرموز الثقافية التي تتناولها البرامج التلفزيونية، وغيرها من الأدوات التي تستظهر العديد من المواد الرمزية التي يمكن توظيفها في تطوير المخيال التلفزيوني.

إن مقارنة المشاهدة التلفزيونية Audience ، بالمعنى الفرنسي، و audience research بالمعنى الأنجلو سكسوني، التي اقترحتها الدراسات الاثنوغرافية التي قام بها الباحث البريطاني دفيد مورلي (Florence Millerand : 1997) قد نقلت دراسة فعل المشاهدة كحالة فردية إلى حالة جماعية؛ أي إلى الأسرة Household ، باعتبارها وسطا نشيطا للممارسات الاجتماعية يشكل إطارا يتدخل في تأويل رسائل التلفزيون، و يقدم مجموعة من العناصر للتفكير في العلاقات الاجتماعية. وطبعت الكثير من الدراسات حول المشاهدة التلفزيونية، لكن تأثيرها مازال محدودا في المنطقة العربية.⁹ إن الخطاب عن أثر المسلسلات التركية التي بنتها بعض القنوات التلفزيونية، على الشعوب العربية، على سبيل المثال، الذي رغم أنه ينطلق من تأثيره السلبي المحتمل على الأسرة العربية والإسلامية، إلا أنه تجنب ملاحظة فعل المشاهدة داخل هذه الأسرة، بشكل عملي، ليصفه، وبالتالي يؤوله، ربما لأن هذه الأخيرة مازالت تشكل قلعة منيعة لحماية الحياة الخاصة، ومسدودة في وجه الدراسة والبحث، ورصد التفاعلات التي تجري عبر نشاطها اليومي.

لقد انطلق هذا الخطاب من أن المشاهد سلبي ولا يملك سوى التأثير بما يعرض له في الشاشة الصغيرة، أو أنه موجه من طرف الحتمية الاجتماعية والثقافية التي تتحكم فيما يُشاهد. إن الحالتين تقدمان إجابات جاهزة، وكاملة لفعل المشاهدة التلفزيونية. ولا يمنح الاستبانة الموجه إلى المبحوثين كأشخاص مشاهدين منفردين، في كثير من الحالات، سوى مشروعية لهذه الإجابات.

قد يتبادر إلى ذهن البعض أن فلسفة البحث الكيفي تقوم على مرجعية الفعل، سواء الموجه بوعي أو بعفوية، وتستبعد مرجعية البني الاجتماعية و إكراهاتها وهيمنتها على الأفعال وتصرفات الأفراد.

لكن أليس استبعاد الأسرة في دراسة المشاهدة التلفزيونية في البحوث الكمية، والاحتكام إلى ما يصرح به الفرد، وليس إلى ما يفعله في أثناء المشاهدة هو شكل من استبعاد البنى الاجتماعية وتأثيرها العملي في أثناء فعل المشاهدة.

يذكر الأساتذ التونسي، الشاذلي الفتوري، أنه كان يتجول بسيارته في منطقة جربة التونسية، فرأى راعي غنم وبيده مذياع، فترجل ليسأله، وفي ذهنه الصورة الجاهزة عن تعميم التلفزيون في المناطق الريفية وعلى الفلاحين وما تناسل منها من أفكار عن دور الإذاعة في التنمية الوطنية، فقال له: ماذا تستمع في هذا الجهاز، فرد الراعي قائلاً: الأغاني البدوية. ثم سأله مرة ثانية: أتعرف من يحكم تونس؟ فرد الراعي على الفور: إنه الباي! ثم قال له هل تسمع بالحبیب بورقيبة؟ فرد الراعي قائلاً: بلى إنه زعيم سياسي! (نصر الدين لعياضي: 1991، ص 163). لقد وجه السؤال للراعي في سنة 1963، والباي قد أزيح عن العرش في 1956! لا أحد يعتقد أن الإذاعة التونسية كانت شحيحة في ذكر اسم أول رئيس للجمهورية التونسية: الحبيب بورقيبة. فهل كان باستطاعة التحليل الكمي لمضمون برامج الإذاعة التونسية في ذلك الوقت أن يميّط اللثام عن هذه الحقيقة؟

فتحليل مضمون المواد الإعلامية يجنح نحو الكم أكثر من کیف، رغم أن الدراسات السيميائية اجتهدت في فرض نمطا من المقاربة النوعية للمضمون من خلال استكشاف الدلالات المبطنة في النص. لكن تحليل المحتوى يظل سجين الرؤية البنوية للنص التي ترى العالم في النص ومن خلاله. بينما المشكلة الكبرى التي تعاني منها البحوث الإعلامية تكمن في المتلقي، فهو لا يتلقى كل ما هو موجود في النص، وكل ما يريد المتلقي إيصاله له. كما يبين لنا المثال السالف. فمسألة الاتصال في المجتمعات العربية، في اعتقادنا، على تكمن في استجلاء نوايا ومقاصد المرسل، رغم أهميتها، بل في مشاركة المتلقي في بناء المعنى في تفاعله أو عدم تفاعله مع مادة الاتصال.

إن البحوث الكمية القليلة التي أجريت حول دور التلفزيون في تحديد النسل في المناطق الصحراوية بالجزائر، توصلت إلى بعض النتائج الجزئية التي تبين أن تأثيره كان متواضعا جدا، رغم تزايد إقبال النساء على مشاهدة مختلف برامجها. لقد حصرت سبب ذلك في لغة الخطاب التلفزيوني ذات الطابع النخبوي الذي ليس في متناول المرأة الصحراوية. فلو أن البحث عن هذا الموضوع تخطى عن هاجس التكميم، ووظف مجموعة من الأدوات التي يستعين بها البحث کیفي، مثل: المقابلة المباشرة، المجموعة البؤرية، والملاحظة بالمشاركة، والبورتري الإثنوغرافي، وحكاية حياة أو سرد ممارسة، وغيرها من الأدوات. فكيف تكون النتائج؟ وما علاقتها بالمعتقدات الدينية والاجتماعية؟ وما هي درجة الثقة في برامج التلفزيون الجزائري لدى المشاهدات؟ وما هي المؤثرات على فعل المشاهدة داخل الأسرة الجزائرية؟ وما هو تمثل المرأة الصحراوية للتلفزيون؟

8- البحوث الكمية ونظرية التأثير الموحد:

لفت نظرنا عضو في لجنة مناقشة أطروحة دكتوراه حول جمهور المسرح الجزائري التي عقدت في معهد علوم الإعلام والاتصال، بجامعة الجزائر في السنة 1998 قائلاً: وددت لو أن هذا الجهد تضمن مقارنة لعملية التلقي المسرحي. وعندما لاحظ إندهاش الحضور المشكل من طلبة معهد علوم الإعلام والاتصال وأساتذته، استطرد متسائلاً: ألا تُدرس نظريات التلقي الثقافي والفني في هذا المعهد؟

إن هذا التساؤل يحرصنا على طرح السؤال التالي: ألا يدل استبعاد نظريات التلقي في الخطط الدراسية لكليات الإعلام في العديد من الجامعات العربية عن إيمان متستر بالتأثير الموحد الذي تمارسه وسائل الإعلام على جمهورها؟

إن نظريات التلقي تكشف عن لا نمطية تأويل الرسائل الإعلامية و هامش التفاوض الضمني بين المؤسسات الإعلامية والجمهور حول مضمون المادة الإعلامية. وهنا تكمن الخلفية النظرية للبحوث الكيفية. بينما تتصرف البحوث الكمية عن هذا الأمر في سعيها لتكميم عملية التلقي، على أساس تصور جاهز لنمط خطي وشامل لتأثير وسائل الإعلام.

الكل يدري أن نظرية التأثير الموحد لوسائل الإعلام قد ظهرت في عشرينيات القرن الماضي، وأن حقائق العصر في مجال الإعلام والاتصال لم تكشف الحدود العلمية لهذه النظرية فحسب، لأن هذا الأمر تجلّى منذ الأربعينيات من القرن الماضي، بل بينت محدودية الأدوات المنهجية التي تتوسلها لترسيخ رؤيتها للجمهور.

إن سوسيولوجية تكنولوجيا الاتصال الجديدة قد عادت الطريق للبحث في مفهوم الاستخدام بدل التلقي. إنه الاستخدام الذي يسمح للمستخدم ببناء ذاته، ويمكن للمؤسسة الساهرة على تطبيقات هذه التكنولوجيات من تجسد تمثالاتها لهذا المستخدم سواء باعتباره زبوناً أو مواطناً. إن تطوير أدوات البحث الكمي كفيلة بالكشف عن رهانات هذا المفهوم وتمثالاته.

أخيراً، إن الإضافات النوعية التي تقدمها البحوث العلمية الإعلامية في المنطقة العربية لا تتحقق بدون أن نغير طموحنا العلمي، ونسعى إلى تطوير قدراتنا في مجال تأويل الظواهر والسلوك بدل الزعم بأننا نصل إلى الحقيقة العلمية المطلقة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية. إن التأويل ينبع من الإقرار بأننا من الصعوبة بمكان فهم موضوع ثقافي بدون الرجوع إلى النشاط الإنساني الذي كان وراء ميلاده. فالإعلام الجديد ليس عُدّة تقنية فحسب. إنه ممارسة اجتماعية وثقافية لا تبوح بكل دلالاتها من خلال تصور الباحث لها بعيداً عن رؤية مستخدميها التي يصعب القول أنها نمطية وعامة

وتتجاوز سياقات الاستخدام المتغيرة. ومن الصعوبة بمكان أن نستخلص بعض المعارف العلمية عنها بدون إدراك المعنى الذي يعطيه لها ممارسوها. يبدو أن هذا المنطلق لدراسة الظواهر الإعلامية والاتصالية في المنطقة العربية يظل صالحاً حتى وأن تزايد اتباع ما بعد الحداثة الذين ينعنون موت المعنى.

الخاتمة:

إن الأفاق التي يفتحها البحث النوعي في مجال علوم الإعلام والاتصال، في المنطقة العربية، لا تنطلق من القضاء المبرم على البحوث الكمية، بل يستفيد منها استفادة كبرى ويكملها. لذا أعتقد أن الضرورة تقتضي أن يفتح باب النقاش العلمي حول البحوث الكمية، بدون أفكار مسبقة عن لا علميتها أو ذاتيتها. وأن نمثل الشجاعة الكافية لتقييم البحوث الكمية في علوم الإعلام والاتصال تقييماً علمياً. فبفضل هاذين الشرطين نستطيع أن نتقدم إلى الأمام، وننظر إلى واقع الممارسة الإعلامية في المنطقة العربية نظرة متجددة، تملك الحرية التي يتيح التفكير في المنهج إضافة إلى ما يمنحه التفكير بالمنهج.

المراجع والاحالات:

- ¹ - للتأكيد على هذا التخييط نورد ما ذكرته الباحثة: نهود القادري عيسى في تحليلها لعينة من البحوث عن المرأة والإعلام، بأن بعضها يعاني من خلل وعدم اتساق بين بدايته ونهايته! أنظر: نهود القادري عيسى (إعداد) (2008): قراءة تحليلية في عينة من بحوث المرأة والإعلام، برنامج تمكين المرأة، مؤسسة الحريري، البنك الدولي، ص 90
- ² - أنظر:

Michel Souchon: LE VIEUX CANON DE 75 » *L'apport des méthodes quantitatives à la connaissance du public de la télévision*, revue HERMÈS, Numéro 11-12 (Pages 233-245)

- ³ - يمكن الإشارة إلى أنه من ضمن 20 بحث قدم إلى الندوة العلمية حول ثقافة الانترنت وأثرها على الشباب، التي نظمتها جامعة الشارقة بالتعاون مع المنتدى الإسلامي، ودائرة الثقافة والإعلام، والتي عقدت بالشارقة في أبريل 2006 يوجد بحث واحد استخدم المنهج الإثنوغرافي في دراسة لغة حبرات الدردشة.
- ⁴ - للدلالة على هذه العودة يمكن الإشارة إلى تأسيس جمعية الدراسات النوعية من قبل الأساتذة و الباحثين الكنديين في السنة 1995

⁵ (نقلا عن حصة لواته (2005): إشكاليات مناهج البحوث العربية، صحيفة البيان، الإمارات الصادرة يوم 04 سبتمبر

6 - أكدت الباحثة : نهود القادري عيسى في تحليلها لعينة من البحوث عن المرأة والإعلام، أن بحوث تحليل المحتوى قد تجاوزت 43% من مجمل البحوث المدروسة: أنظر:
نهود القادري عيسى (إعداد) (2008): قراءة تحليلية في عينة من بحوث المرأة والإعلام، برنامج تمكين المرأة، مؤسسة الحريري، البنك الدولي، ص 90

7 (بفضل خدمة (Google Trends) و Google Analytics اللتان اخترعها موقع غوغل لمساعدة أصحاب المواقع في معرفة مستخدمي مواقعهم وتحسين أدائه.
لقد أستطاعت صحيفة إيلاف الإلكترونية على سبيل المثال، من الاطلاع، بنوع من التفاصيل عن البحث عن المجلة بفضل خدمة (Google Trends) عبر مختلف البلدان وفي كل الأوقات، أنظر:

خلف علي خلف: صيغ مختلفة للبحث عن إيلاف غطت الدول العربية، صحيفة إيلاف الإلكترونية مسترجع بتاريخ 16 ديسمبر 2008 من : <http://www.elaph.com/Web/AkhbarKhasa/2008/12/391307.htm>

8 - Denis McQuail, Jay G. Blumler et J.R. Brown (1972) in *Sociology of Mass Communications*. Penguin Books, cité par Michel Souchon: *Le vieux canon de 75 » L'apport des méthodes quantitatives à la connaissance du public de la télévision*, revue HERMÈS, Numéro 11-12 (Pages 233-245)

9 - حول هذه النقطة يمكن أن نشير إلى بعض الدراسات القليلة التي انطلقت من هذه الرؤية، نذكر منها:
- رضوان بوجمعة: أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل: محاولة لتحليل أنتروبولوجي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007

-Abderrahmane Ezzari (1998) : *Approche ethnographique de la réception directe par satellite des télévisions transnationales en milieu familial marocain*, PHD en communication, Faculté des arts et des sciences, Université Laval, Canada, décembre (207 pages)

-Asma Ellefi (2005,) : *Télé-réalité et modes de réception, Etude ethnographique de la réception de l'émission Star Academy dans la région de Gafsa*, Master en Sciences de l'Information et de la Communication, Institut de Presse et des Sciences de l'information, Tunisie, juin

الببليوغرافيا باللغة العربية (1)

- الطيب بوعزة (2008): المنهج و أوهام العقل، رؤية نقدية، الملحق الثقافي، صحيفة الخليج، 10 مايو
- حصة لوتاه (2005): إشكاليات مناهج البحوث العربية، صحيفة البيان الإماراتية، 9 أبريل
- جون ماري بيام (1993): التلفزيون كما نتحدث عنه، ترجمة نصر الدين لعياضي، دار عيون المقالات، المملكة المغربية ، (104 ص)
- عبد الوهاب بوخنوفة (2004): استطلاعات الرأي في الجزائر: مشكلة تقنيات أم مسألة حريات وذهنيات، المجلة الجزائرية الاتصال، عدد 18، جانفي- جوان (22-37)
- نصر الدين لعياضي (1999) : وسائل الاتصال والمجتمع الجماهيري، آراء ورؤى، الجزائر، دار القصبة،
- نصر الدين لعياضي (1991) : مساهمة الإعلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، (223 ص)

▪ نصر الدين لعياضي، يوسف تمار (1998) : فن البرمجة وإعداد الخرائط البرمجية في التلفزيونية العربية: بين جدلية التصور والفعل، سلسلة بحوث إذاعية، رقم 59 - اتحاد الإذاعات العربية، تونس. (172 ص)

- Alex Mucchielli (2004) : *Le développement des méthodes qualitatives et l'approche constructiviste des phénomènes humaines*. Retrieved November, 10, 2009, from <http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Actes%20ARQ/texte%20Muchielli%20actes.pdf>.

- Alvaro Pires (1997): *De quelques enjeux épistémologiques d'une méthodologie générale pour les sciences sociales*", Retrieved November, 10, 2009, from http://classiques.uqac.ca/contemporains/pires_alvaro/quelques_enjeux_epistem_sc_soc/enjeux_episte_sc_soc.pdf.

- Alvoros Pires (1987) : *deux thèses erronées sur les lettres et les chiffres*, Cahiers de recherche sociologique, vol. 5, no 2, automne (147 pages)

- Alvoros Pires (1982) : "La méthode qualitative en Amérique du Nord : un débat manqué (1918-1960)", *Sociologie et Sociétés*, vol. 14, no 1- (245 pages)

- Berner, C (1997): *L'herméneutique et le problème de la vérité*. Dans R. Quilliot (Dir.). *La Vérité*, Paris : Ellipses (365 pages)

- Bourdieu Pierre, Jean-Claude Chamboredon, Jean-Claude Passeron, *le métier de sociologue*, paris, mouton, 1983 (357 pages)

- Bourdieu Pierre (1973) : *L'opinion publique n'existe pas*, Les temps modernes, N 318, janvier - (Page 292-309)

- Florence Millerand 1997: *David Morley et la problématique de la réception*, in <http://composite.org/v1/97.1/articles/milleran.htm>, consulte le 17 décembre 2002

- Gaston Bachelard (1975).*La formation de l'esprit scientifique. Contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*, Paris, Librairie philosophique Vrin, (257 pages)

- Houle G. (1982): *La sociologie : une question de méthode*, Sociologie et sociétés, vol. 14, no 1 (40-52)

- Jean pierre des lauriers(1999) : *La recherche qualitative, le cadavre est il sorti du placard ?* in http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Textes_PDF/20Deslaurier.pdf consulté le 10-11-2008

-Jouet Jarsiane (2000) : *retour critique sur la sociologie des usages*, Revue Réseaux, Volume 18/ 1000 (Pages 487-521)

- Martine Arino (2004) : *Analyse qualitative, Analyse compréhensive et analyse sémiotique, quel lien?* Retrieved November, 10, 2009, from http://www.analisiqualitativa.com/magma/0000/article_04.htm.

- Pierrette Massé, Bernard Vallé (1992): *Méthodes de collecte et d'analyse de données en communication*, Canada, éd Presse de l'université de Québec (253 pages)

- Serge Proulx (2005) : *Penser les usages des technologies de l'information et de la communication, aujourd'hui : enjeux – modèles – tendances* in Lise Vieira et Nathalie Pinède : *Enjeux et usages des TIC : aspects sociaux et culturels*, Tome 1, Presses universitaires de Bordeaux, 353 Pages